

Distr.: General
20 October 2003
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ١١٧ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في بروندي

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المؤقت عن حالة حقوق الإنسان في بروندي الذي أعدته ماري - تريز أ. كايتا بوكوم، المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في بروندي، وفقاً للقرار ١٦/٢٠٠٣ للجنة حقوق الإنسان الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقره ٢٤١/٢٠٠٣.

* يقدم هذا التقرير في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بغية تضمينه أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.



موجز

تشرف المقررة الخاصة بأن تقدم إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة تقريرها السابع عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي، وفقا للقرار ١٦/٢٠٠٣ للجنة حقوق الإنسان. وقد أُعد هذا التقرير عقب المهمة السابعة التي أدتها المقررة الخاصة في بوروندي في الفترة من ١١ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أي بعد بضعة أيام من تنصيب الرئيس دوميتيان ندايزيبي. وهو يغطي الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقد خلف الرئيس ندايزيبي الرئيس بويويا الذي شغل منصب الرئاسة في أثناء الـ ١٨ شهرا الأولى من الفترة الانتقالية. ومنذ عودة المقررة الخاصة، شهدت بوروندي صدامات شديدة العنف في بوجومبورا وحولها بين القوات المتمردة، ولا سيما قوات حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، الذي يرأسه أغاتون راسوا، والجيش النظامي. ودارت معارك أيضا بين قوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية التابعة لبيير نكورونزيزا وقوات الجيش الحكومي. وتواصلت الصدامات، بدرجات متفاوتة من الشدة، بين المقاتلين الرئيسيين حتى نهاية شهر آب/أغسطس، حيث أصبحت المعارك تدور، على نحو غريب، فيما بين القوات المتمردة التابعة لقوات التحرير الوطنية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٥-١	أولا - مقدمة
٤	٢٩-٦	ثانيا - الحالة العامة
٤	٢٦-٦	ألف - الحالة السياسية
٩	٢٩-٢٧	باء - الحالة الاقتصادية والاجتماعية
٩	٩٢-٣٠	ثالثا - حالة حقوق الإنسان
١٠	٧٥-٣١	ألف - الحقوق المدنية والسياسية
٢١	٨٠-٧٦	باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢٢	٩٠-٨١	جيم - العدالة وسيادة القانون
٢٤	٩٢-٩١	دال - النهوض بحقوق الإنسان
٢٥	١٠٠-٩٣	رابعا - ملاحظات
٢٧	١٢٦-١٠١	خامسا - توصيات
٢٧	١٠٦-١٠٢	ألف - توصيات للأطراف في النزاع
٢٧	١١٥-١٠٧	باء - توصيات للسلطات البوروندية
٢٨	١٢٦-١١٦	جيم - توصيات للمجتمع الدولي

أولا - مقدمة

١ - تقابلت المقررة الخاصة في أثناء أداء مهمتها الشخصيات السياسية على أعلى مستوى، ولا سيما رئيس الجمهورية الجديد، ونائب رئيس الجمهورية الجديد، وأعضاء الحكومة، الذين تم تحديد ولاية معظمهم، ورئيس مجلس الشيوخ، والنائب الثاني لرئيس الجمعية الوطنية، ورئيسان سابقان للجمهورية، فضلا عن ممثلي الأحزاب والقوى السياسية من جميع الاتجاهات. وأجرت محادثات مع ممثلين لرابطات حقوق الإنسان الوطنية والدولية. وسافرت إلى مقاطعة غيتيغا حيث زارت جماعة الباتوا والأشخاص المعتقلين في السجن. وتقابلت مع المعتقلين في سجن إمبimba المركزي، ولا سيما القاصرون والنساء.

٢ - وتود المقررة الخاصة أن تعرب عن شكرها لجميع الشخصيات التي تقابلت معها على حفاوتها واستعدادها ومساهمتها في نجاح مهمتها. وهي تُعرب عن عميق الامتنان لمدير مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي ومساعديه، ورؤساء مؤسسات الأمم المتحدة، والممثلين الخاصين للأمين العام في بوجمبورا ومنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك للممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في بوروندي، على ما أبدوه من عناية وعلى مساهمتهم في إنجاح مهمتها.

٣ - وقد ساد المناخ السياسي في أثناء مهمة المقررة الخاصة هدوء نسبي كان بمثابة هدنة في أعقاب تولي الرئيس الجديد ومساعديه مهامهم. وفيما بعد، تدهورت الحالة بسرعة وساد العنف من جديد.

٤ - وفي شهر حزيران/يونيه، دُعيت المقررة الخاصة إلى حضور مقابلة كاو (سويسرا) بين الممثلين الرسميين لحكومة بوروندي ولقوات التحرير الوطنية.

٥ - ونظرا للعلاقات الوثيقة التي لاحظتها المقررة الخاصة من جديد في أثناء هذه البعثة، بين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطور حالة حقوق الإنسان، فهي ستبدأ تقريرها بعرض عن الحالة السياسية العامة مع التشديد، كالمعتاد، على تطور عملية السلام. وستحلل بعد ذلك حالة حقوق الإنسان، والعدالة وتعزيز سيادة القانون، ثم ستبدي في النهاية ملاحظاتها وستقدم توصيات تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

ثانيا - الحالة العامة

ألف - الحالة السياسية

٦ - لاحظت المقررة الخاصة في أثناء مهمتها أن مواصلة العمل بنهج التناوب في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ واعتماد عدة قوانين منصوص عليها في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في

بوروندي قد لقي قبولاً حسناً من جانب أغلبية أفراد الطبقة السياسية، والنقابات، ورابطات حقوق الإنسان، ومثلي وسائط الإعلام. وقد كان ذلك يسمح بالأمل في ظهور آفاق جديدة لتحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وفضلاً عن ذلك، فإن الأساس التمثيلي لتشكيل الحكومة قد اتسع بتعيين ثلاثة وزراء تابعة لجبهة التحرير الوطنية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (الجناح التابع لجان - بوسكو ندايكنغوروكي) وقوات التحرير الوطنية (الجناح التابع لآلان موغابارابونا).

١ - الحالة الأمنية

٧ - إن الحالة الأمنية، التي لم تشهد تحسناً هاماً منذ بداية السنة، ما زالت مصدراً للقلق بصورة عامة. وبالفعل، فإن الاتفاقات الموقعة بين الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (الجناح التابع لجان بوسكو ندايكنغوروكي) وقوات التحرير الوطنية (الجناح التابع لآلان موغابارابونا) قد أصبحت باطلة لأن وقف إطلاق النار لم يعد محترماً، ولأن الصدامات قد لوحظت في جميع أنحاء البلد تقريباً بين الجيش والمجموعات المسلحة المتمردة.

٨ - وفي شهر نيسان/أبريل، تعرضت العاصمة بوجومبورا إلى قصف بالمدفعية الثقيلة. ويرى المراقبون أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية من جهة وقوات التحرير الوطنية من جهة أخرى، يمكن أن يكونا قد عقدا تحالفاً من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في عنف الصراع. وقد استخدمت المجموعات المتمردة أجهزة إطلاق القذائف لقصف العاصمة والمناطق المحيطة بها. وتسببت أعمال العنف هذه في ضحايا عديدين من المدنيين وفي تشريد أعداد هائلة من السكان، وسرقة ممتلكات، وتدمير هياكل أساسية مدرسية وصحية هامة. وقد ازدادت الحالة خطورة بسبب اللصوصية وجناح الأحداث، اللذين كانا في ازدياد. وكثيراً ما قضى سكان شرق البلد الليل خارج بيوتهم خوفاً من الاعتداءات المختلفة التي يشنها رجال مسلحون. وفي حالات عديدة، ما تعرضت النساء من كل الأعمار، والأولاد الصغار بصورة خاصة، لاعتداءات جنسية بمناسبة أعمال النهب هذه.

٩ - وعلى طول الفترة المشمولة بالدراسة، لم تنفك الحالة الأمنية تشكل مصدراً للقلق. وظلت أعداد الاعتقالات التعسفية والاختطافات والاعتداءات مرتفعة جداً واستهدفت بالخصوص مديري الإدارات المدنية الأساسية (وهم رؤساء منطقة، ورؤساء قطاع، ومديرون بلديون) فضلاً عن بعض الشخصيات السياسية الرفيعة المستوى.

١٠ - وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اختطف المتمرّدون التابعون للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية، في محافظة غيسورو بمقاطعة رويجي، ١١ عضواً، من بينهم أربعة من البرلمانيين^(١) تابعين للحزب الحاكم، جبهة إرساء الديمقراطية في بوروندي. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، شن أشخاص مجهولو الهوية هجوماً بالأسلحة الرشاشة على مواقع قوات الاتحاد الأفريقي المكلفة بالإشراف على معسكر إيواء المتمرّدين السابقين البورونديين في مقاطعة بوبانزا؛ وقد قتل أربعة من بين المهاجمين في أثناء المعارك. وأنكر المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية، الذي كان موضع شكوك قوية، تحمّل أي مسؤولية عن هذه الهجمات.

١١ - وفي ليلة ٦ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، هاجم أفراد قوات التحرير الوطنية مناطق موساغا، وكانوشا، وكيينغا، وكييندو، وحي موزنغا ببلدية بوجمبورا. وتواصلت هذه الهجمات حتى يوم ٩ من الشهر نفسه. وتسبب عنف المعارك في ضحايا مدنيين عديدين كما دفع جزءاً من السكان إلى اللجوء في وسط المدينة. وقد كان رد فعل الجيش عنيفاً جداً وسريعاً.

١٢ - وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أطلق المتمرّدون قذائف بصورة عشوائية على مدينة بوجمبورا، وتسبب ذلك في ضحايا عديدة وفي خسائر مادية هامة. وفي أثناء هذه الهجمات، تضررت أعمدة الأسلاك الكهربائية ونتج عن ذلك انقطاع التيار الكهربائي لمدة ثلاثة أيام في الجزء الأكبر من العاصمة. وأُلحقت أضرار بمركبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي سجن مبimba المركزي، أُصيب معتقلون برصاصات طائشة.

١٣ - وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، تعرض وسط المدينة لهجوم وتم تقتيل عدد كبير من الجنود الأطفال الذين كانوا على خط النار بين المتحاربين.

١٤ - لقد أُدينَت هجمات قوات التحرير الوطنية إدانة شديدة من طرف المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن الذي طلب أن توقف قوات التحرير الوطنية هجومها فوراً وبدون شرط و "أن تشرع بدون مزيد من التأخير في مفاوضات جادة مع الحكومة الانتقالية". كذلك، فإن مجلس الأمن، إذ أعرب عن التأييد التام لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، ولاتفاقات وقف إطلاق النار اللاحقة الموقعة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر

(١) هم الأعضاء المنتخبون، من رويجي، ليونيداس نتيبايازي، رئيس المجموعة البرلمانية لجبهة إرساء الديمقراطية في بوروندي ورئيس لجنة حقوق الإنسان بالجمعية الوطنية، وبيير باروساسييكو، الأمين العام المساعد للجمعية الوطنية، والسيدة فيرونيك نيزيغاما، وبيير بازيرينيا كاموي، وقد أطلق سراح هذين الأخيرين في ٢ تموز/يوليه الأخير.

و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، دعا من جديد جميع الأطراف، ولا سيما المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية التابع لبيير نكورونزيزا وقوات التحرير الوطنية التابعة لأغاتون راسوا، وكذلك الحكومة الانتقالية، إلى العمل بنية صادقة على إيجاد تسوية سلمية للمسائل المعلقة، عن طريق التشاور. ودعاها في نفس الوقت إلى احترام الاتفاقات التي وقعتها^(٢).

١٥ - وفي نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣، اشتبكت القوات التابعة للحركتين المتمردتين، قوات التحرير الوطنية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية في معارك. وتسببت هذه الصدامات في ضحايا عديدة وفي تشريد أعداد هائلة من السكان المدنيين.

٢ - تطور عملية السلام

١٦ - يظل تطبيق أحكام اتفاق أروشا بطيئاً نتيجة لعدم وجود وقف لإطلاق النار، مما يهدد بعدم تنفيذ العديد من الإصلاحات المتوخاة، مثل انتخابات البلديات، التي يجب إجراؤها خلال الشهر التاسع عشر من الفترة الانتقالية. وعلى الرغم من ذلك، تسنى للمقررة الخاصة ملاحظة بعض التحسينات الهامة. ومن ثم، كما ذكر آنفاً، جرى التناوب السياسي على رئاسة الدولة في التاريخ المحدد. وعين كل من السيد دوميتيان ندايزيبي وألفونس كاديغي رئيساً ونائب رئيس للجمهورية خلال الجزء الثاني من الفترة الانتقالية البالغ ١٨ شهراً.

١٧ - وأُبلغت المقررة الخاصة، عند زيارتها، بوصول المراقبين العسكريين والعناصر الأولى من قوات الاتحاد الأفريقي، في إطار عملياته لحفظ السلام. وعزز الاتحاد قواته بوصول مفرزة أخرى في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أي بعد الهجوم على معسكره في بوراماتا.

١٨ - وفي أثناء الفترة نفسها، شهد البلد عودة بعض القادة المتمردين أو مندوبيهم، في حين أن اللاجئيين استمروا في العودة إلى البلد بوتيرة منتظمة نوعاً ما. وجرى التصويت على القوانين المنصوص عليها في اتفاق أروشا، أو تم النظر فيها. ويتعلق ذلك بمشروع القانون بشأن قمع جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم الحرب، والقانون المتعلق بالحصانة المؤقتة من أي مقاضاة للجرائم ذات الدافع السياسي التي ارتكبت قبل التوقيع على الاتفاق، والقانون المتعلق بتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة. كذلك أنشئت اللجنة الوطنية لإعادة تأهيل المنكوبين.

(٢) بلاغ صحفي لرئيس مجلس الأمن في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

١٩ - وخلال فترة من الزمن، لم تدم طويلا، ساهمت هذه التطورات في تهدئة مناخ التوتر الذي سبق ٣٠ نيسان/أبريل، موعد تسليم السلطة. بيد أن الهجمات التي قامت بها جماعات مسلحة مختلفة حول بوجومبورا وداخل البلد، حيث أعقبتها أعمال انتقامية من الجيش الحكومي، تسببت في استمرار معاناة السكان المدنيين.

٢٠ - واختتمت لجنة متابعة تطبيق اتفاق أروشا دورتها الثالثة عشرة في ٢٣ أيار/مايو وقررت إحالة مذكرة إلى رئيس الجمهورية دون الإفصاح عن محتواها. ورفضت اللجنة طلب إدماج الأحزاب التي لم توقع على الاتفاق في لجنة المتابعة والمؤسسات الانتقالية وطلبت تنقيح القانون المنظم للجنة الوطنية لإعادة تأهيل المنكوبين.

٢١ - وفي أواخر شهر أيار/مايو، قام رئيس الجمهورية بعدة زيارات داخل البلد، خاصة في محافظتي غيتيغا وروبيجي، وهما من مناطق الصراع. ودعا الرئيس إلى تأييد اتفاق أروشا الذي يتضمن، في رأيه، جميع الردود على الأسئلة التي يطرحها البورونديون.

٢٢ - وفي أوائل شهر حزيران/يونيه، اجتمع ممثلو قوات التحرير الوطنية (جناح أغاتون رواسا) وممثلو الحكومة الانتقالية في كاو (سويسرا) في إطار اجتماع مائدة مستديرة عقدته منظمة "المبادرة والتغيير" غير الحكومية، حيث شارك فيه ممثلون للبعثات الدبلوماسية والاتحاد الأوروبي. ودُعيت المقررة الخاصة، بصفة مراقبة، إلى اجتماع المائدة المستديرة ذاك. ولم يحدد الهدف من الاجتماع بوضوح؛ ومع ذلك أعرب ممثلو قوات التحرير الوطنية المشاركون رفضهم النقاش مع ممثلي الحكومة الانتقالية، وقرروا النقاش عوضا عن ذلك مع ممثلي قومية التوتسي، على أساس أن حركتهم ليست لديها مشاكل مع الهوتو بل مع التوتسي. ورغم ذلك عُقد الاجتماع. ومع أنه لم تتخذ أي خطوة مفيدة صوب إحلال السلام ولا لإعلان وقف لإطلاق النار بين الكيانين، تمثلت جدوى الاجتماع في تمكينهما من الدخول في حوار صريح.

٢٣ - وقامت بعثة من مجلس الأمن بزيارة إلى بوجومبورا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بغرض دعم المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية في وقت جابهت فيه عملية السلام تحديات جديدة. وقررت البعثة تركيز جهودها على وقف أعمال القتال، ودعم البعثة الأفريقية في بوروندي، وتعبئة المساعدة الاقتصادية والمالية لمحاربة الإفلات من العقاب، لا سيما مبدأ إنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق حسب نص اتفاق أروشا.

٢٤ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، انضم نحو ٢٥ مقاتلا من حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية (جناح آلان موغابارابونا) إلى معسكر الاتحاد الأفريقي في موينغا - بوراماتا بمحافظة بوبانزا.

٢٥ - ورغم الجهود المبذولة في بوروندي وفي أماكن أخرى خلال الفترة قيد النظر، لم يطرأ أي عنصر جديد لتحقيق الآمال المعرب عنها خلال فترة تبادل السلطة، ولا لتعزيز أو تأكيد الالتزامات التي أعلنتها الأطراف المتحاربة عند التوقيع على الاتفاقات المختلفة في أواخر عام ٢٠٠٢. وعلى العكس من ذلك، لم تقم الأطراف المتحاربة باحترام أي من الاتفاقات الموقعة، وتمرردو قوات التحرير الوطنية الذين رفضوا الجلوس إلى طاولة المفاوضات لا يزالون يتجاهلون نداءات السلام الصادرة عن المجتمع الوطني والدولي.

٢٦ - ومن المتوقع عقد لقاءات في جمهورية تنزانيا المتحدة وفي جنوب أفريقيا بين قادة الجماعات المتمردة والحكومة الانتقالية. وسيشكل نجاح هذه المفاوضات خطوة هامة صوب إحلال السلام.

باء - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٢٧ - لقد اشتدت حدة الفقر الذي تفشى في جميع أرجاء البلد. ولم تختلف مؤشرات الفقر منذ آخر تقرير، ويعيش قطاع كبير من الأسر المعيشية، في المناطق الحضرية والريفية، دون عتبة الفقر. وتزداد الحالة سوءاً نتيجة لأعمال النهب التي تقوم بها العصابات المسلحة وعناصر من الجيش النظامي واللصوص المسلحون والتي كثيراً ما يتعرض الأطفال والنساء خلالها إلى الاعتداء والاعتصاب.

٢٨ - ومع ذلك، خلال شهر حزيران/يونيه، عقب حدوث ارتفاع حاد في الأسعار خلال الأشهر السابقة، بدا أن أسعار السلع الأساسية قد استقرت، بيد أن ذلك لم يؤثر على قدرة السكان على الشراء التي ما فتئت تنخفض.

٢٩ - وعلى الصعيد الاجتماعي، ظل النسيج الاجتماعي يتغير نتيجة للحرب وهشاشة الاقتصاد. وازداد عدد الأطفال والنساء وكبار السن الذين أضعفتهم قسوة ظروف المعيشة وأعمال العنف بسبب الصراع بدون وجود ضمانات فعالة لحمايتهم ورعايتهم. وظلت هذه الفئات الضعيفة من السكان تشكل أكبر عدد من الضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فإن ظروف الحياة الشاقة التي يعيشها البورونديون والمصاعب المالية التي تشهدها الدولة، لم تسمح، فيما يبدو، بالنجاح في توفير الاحترام الكافي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى عند توافر النوايا الحسنة.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان

٣٠ - للأسف، لم تؤد الجهود التي يبذلها هذا الطرف أو ذاك إلى إحلال السلام؛ ونتيجة لذلك فإن الأثر الإيجابي الذي كان يمكن أن تحدثه تلك الجهود على حالة حقوق الإنسان في

بوروندي أصبح محدودا جدا، بل ومعدوما. وطوال كل الفترة قيد النظر، فإن انتهاكات حقوق الإنسان التي لوحظت خلال البعثات السابقة أُبلغت مرة أخرى إلى المقررة الخاصة. وأعرب جميع من تم الالتقاء بهم عن الأسف لاستمرار تلك الانتهاكات، رغم أنهم لم يقدموا جميعا التعليقات نفسها لها. وبالتالي فإن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية لا تزال عديدة، في حين أن ظاهرة الإفلات من العقاب، التي لازمت أفعال بعض الفئات من الناس، لا سيما جنود الجيش النظامي والجماعات المتمردة، لم تنفك تنمي الإحساس بانعدام الأمن المتفشي أصلا، مما يحد من رغبة السلطات في مكافحتها.

ألف - الحقوق المدنية والسياسية

١ - انتهاكات الحق في الحياة

٣١ - لاحظت المقررة الخاصة أن انتهاكات الحق في الحياة ظلت عديدة خلال الفترة قيد النظر. ومرتكبو تلك الانتهاكات يتمثلون في الأطراف المتحاربة، والصوص المسلحين، وأطراف مجهولة.

٣٢ - وخلال الأشهر الأخيرة، ازداد ارتكاب الجماعات المسلحة المتمردة لهذه الانتهاكات. وفي ١٧ آذار/مارس، وردت أنباء عن مقتل اثنين من المدنيين على أيدي المتمردين في بلدية بوتانغانزوا. وتفيد الأنباء الرسمية عن هجمات شهر تموز/يوليه بمقتل ١٠ من المتمردين وإصابة ١١٥ من المدنيين. ولم يعلن عدد القتلى من المدنيين.

٣٣ - ويؤكد تقرير لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي أنه، وفقا لما أوردته السلطات، دفنت أكثر من مائة جثة في بلدية كانيوشا، بمحافظة بوجومبورا الريفية. وكان معظم القتلى من المدنيين، ويبدو أنهم لم يُدفنوا إلا بعد أن تعرفت أسرهم على جثثهم. ووردت أنباء عن دفن ١٧ شخصا في قبر جماعي، في منطقة موساغا، حيث استخرجت جثثهم ليعاد دفنها بطريقة لائقة أكثر. وحسب ما أورد مراقبو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، توجد قبور جماعية أخرى في حي بوسورو (منطقة كانيوشا). ولا تزال أسباب وجود هذه القبور الأخيرة وهويات القتلة غير مؤكدة. ومع ذلك، حسبما أورد المصدر نفسه، فإن القبر الجماعي في منطقة موساغا قد حفره متمردو قوات التحرير الوطنية، وأن من بين الجثث الـ ١٧ هناك ١٠ من المدنيين على الأقل. ويؤكد

التقرير أن من ضم رفاتهم القبر قتلهم متمردو قوات التحرير الوطنية وأن القبر يضم على الأقل ثلاث أسر من المدنيين الذين لجأوا إلى المزرعة نفسها أو كانوا مقيمين فيها^(٣).

٣٤ - ووفقا لما أوردته المصادر الرسمية، قتل ٢٨ متمردا خلال الهجوم على وسط المدينة في ١٣ تموز/يوليه. وأورد تقرير لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي أن مصادر موثوقة متفقة في رواياتها أشارت إلى أن العدد قد يكون أكبر في نهاية المطاف، حيث أن عددا كبيرا من المتمردين ومن الأطفال خاصة وقعوا في كمين في أحد الأودية ولم يستطيعوا الخروج منه. ومن الجثث التي يبلغ عددها ١٩ جثة التي شاهدها مراقبو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، هناك أكثر من ١٠ من الأطفال تتراوح أعمارهم بين ٩ سنوات و ١٥ سنة.

٣٥ - وهذا النزوع إلى استخدام الأطفال في الصراعات يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ويجب إدانته بصورة مطلقة. علاوة على ذلك، فإن دفع أطفال عديمي الخبرة قطعاً لمواجهة جيش الخصم يعني تحويلهم إلى "طعام للمدافع"، ويعني التضحية بهم^(٤). ولم يوجد أي سلاح ناري بالقرب من جثث هؤلاء الأطفال، وهم في الغالب كانوا يرتدون أسمالا مزقة وثمة حبال مربوطة إلى خصورهم. والوضع الذي وجد فيه الأطفال يشير إلى احتمال أنهم، على الأرجح، ماتوا أثناء محاولتهم الهرب إلى المنازل المجاورة. ويبدو أنهم قتلوا على أيدي جنود الجيش النظامي، بدون منحهم أي فرصة للاستسلام. وهو الأمر الذي لا يقل بشاعة.

٢ - انتهاكات حقوق الأشخاص في الحرية والأمن والسلامة المادية

٣٦ - لا تزال انتهاكات هذه الحقوق متعددة. ويشارك فيها جميع المتحاربين فضلا عن مجهولين، أو لصوص، أو أشخاص لم يتم التعرف على هويتهم. وأبلغت المقررة الخاصة باستمرار أعمال التعذيب والاعتقال العشوائي، خاصة في المعسكرات والمناطق التي لا يستطيع مراقبو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي أن يصلوا إليها.

(٣) ورد أن أسرة مكونة من خمسة أشخاص (الأب والأم والأطفال)، فضلا عن زوجين، تم التعرف عليهم رسميا. وتتكون الأسرة الثالثة من شخصين أو ثلاثة، وبذلك يبلغ عدد المدنيين ١٠ أشخاص تقريبا.

(٤) يشير وجود مخدرات لدى بعض هؤلاء الأطفال إلى أنهم كانوا تحت تأثير المخدرات.

(أ) الانتهاكات المنسوبة إلى عملاء الدولة

٣٧ - يورد تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لشهر آذار/مارس ٢٠٠٣^(٥) الجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد السكان المدنيين. وخلال الأسبوع من ١٥ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣، ورد أن قائد كتيبة قُتل بالقرب من منطقتي موهاوازي ونياروغندا. وورد أن العسكريين قاموا بأعمال انتقامية ضد المدنيين، حيث قاموا بشكل منتظم بنهب منازلهم وإضرار النار فيها. وورد كذلك أن العسكريين هاجموا هضاب ناكينغا، ونيكينغو، وروتوكي، ونغارا، وبومي، وموغونغو، ونهبوها ودمروها. وورد أن السكان قد فروا صوب بلدية بيمينغا (محافظة روتانا). وفي ١٩ آذار/مارس، ورد أن العسكريين قاموا باغتصاب ثلاث نساء بالقرب من موهاوازي. وفي الوقت الذي كان فيه العسكريون يقومون بأعمالهم الانتقامية هذه، ورد أن الطريق الذي يربط بين كينيا ونياروغاندي قد أُغلق ومنعت حركة المرور فيه، وهدد المخالفون بالسجن. وورد أن العسكريين، بعد أن اتخذوا موت أربعة من رفاقهم في كمين يوم ٢٤ آذار/مارس ذريعة، قاموا باختطاف جميع الرجال القادرين على حمل السلاح من هضبة باتيه (محافظة بوبانزا)، ودمروا ونهبوا جميع المنازل بشكل منتظم.

٣٨ - أما بالنسبة لسكان هضبة دوتوي، نظرا لأن المتمردين لم يقوموا بنهب مواشيهم، فقد استنتج العسكريون أنهم كانوا متواطئين معهم وقاموا بمعاقتهم. وقام العسكريون بنهب هضبة فوموي في ٢٣ آذار/مارس وهضبة روسنغو خلال ثلاثة أيام متتالية بدءا من ٢٣ آذار/مارس.

(ب) الانتهاكات التي تعزى إلى الجماعات المتمردة

٣٩ - أثارت أعمال العنف الواسعة النطاق التي حدثت قبل ٢٥ آذار/مارس انفعالا كبيرا لدى السكان. ويبدو أن قادة المتمردين أمروا بالتوقف فورا عن هذه الممارسات. غير أنه من الصعب جدا استقاء أي معلومات عن الاعتداءات الجنسية التي ربما تتواصل دون أدنى علم بها.

٤٠ - وأحيطت المقررة الخاصة علما بالعديد من حالات الاختطاف من بينها الحالة المشار إليها آنفا بشأن اختطاف أعضاء حزب جبهة إرساء الديمقراطية في بوروندي على أيدي متمردي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية، التي أثارت استنكار الرأي العام الوطني والدولي. وقد ذكر النواب أنهم كانوا في طريقهم للالتحاق بأنصارهم للاحتفال معهم بالذكرى السنوية العاشرة لفوز حزبهم في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أُجريت في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وأعلنت حركة المتمردين عن مسؤوليتها

(٥) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - بوروندي، تقرير ميداني، ٢٤-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣.

عن اختطافهم لانتفاء أي مبرر لمجيئهم إلى منطقة تخضع لسيطرتها. ويبدو أن الحركة اعتقلتهم لحملهم على كشف الدافع الحقيقي لوجودهم في المقاطعة.

٤١ - ومما لا يخفى على أحد فيما يبدو أن ثمة ضرائب يفرضها المتمردون على السكان تصل إلى ١٠ ٠٠٠ فرنك بوروندي بالنسبة لموظفي المنظمات غير الحكومية، وإلى ٥ ٠٠٠ فرنك بوروندي في حالي موظفي الخدمة المدنية، أو المزارعين. وهناك حتى من بين العسكريين من اضطر إلى دفع مبالغ إلى المتمردين ليأمن على بيته من أعمال النهب. فقد نُهب في رويجي ستة منازل لم يسدد أصحابها الضرائب المذكورة.

٤٢ - ويبدو أن سرقة الماشية تتكرر بكثرة في مقاطعة رويجي وأن السرقة تحدث أحيانا في أثناء النهار في مناطق قريبة من المدينة.

(ج) الانتهاكات المنسوبة إلى عناصر مجهولة

٤٣ - يبدو أن عناصر مجهولة هي التي قامت بالكثير من أعمال التنكيل التي تعرض لها المدنيين، وبخاصة حالات الاغتصاب التي كثرت في الآونة الأخيرة.

٣ - تفشي ظاهرة الاغتصاب

٤٤ - تفشّت إلى حد بعيد في الآونة الأخيرة حالات الاغتصاب الواسعة النطاق والتي غالبا ما ترتكبها في آن معا عدة عناصر من الجماعات المسلحة أو جنود من الجيش النظامي، بل ومجهولون أو عناصر فارة من الخدمة العسكرية، يستوي في ذلك الفارون من جيش أي من الطرفين المتحاربين. وقد انتشرت حالات الاغتصاب في المناطق التي يدور فيها الصراع وبخاصة في الغرب حول بوجومبورا وفي أحياء العاصمة. والأغلبية العظمى من الضحايا نساء من مختلف الأعمار وهناك من بينهم حتى أولاد شباب وهو ما يعتبر ظاهرة جديدة.

٤٥ - وقد تم إبلاغ المقررة الخاصة علما أثناء زيارتها، بالحالة المثيرة للقلق البالغ التي تعيشها النساء في مقاطعة رويجي التي انقطعت، منذ ما بين ستة وثمانية أسابيع، سبل الوصول إليها على جهات تقديم المساعدة الإنسانية، وحيث ارتكبت ضد المدنيين عمليات اغتصاب جماعية على أيدي عناصر الفريقين المتحاربين. وأحيطت المقررة الخاصة علما أيضا بحالة نساء كامنجي اللاتي يبدو أنهن تعرضن لاعتداءات جنسية ارتكبتها مجهولون.

٤٦ - وفي اجتماع نظمه في بوجومبورا في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، أدلت نساء بشهادات مؤثرة عن الاعتداءات التي تعرضن لها، ويشير المحضر الموجز لذلك الاجتماع إلى أن عدة تلال قد تعيش فيها أوضاع إنسانية تبعث على الاستياء بسبب العناصر المسلحة التي تتردد عليها بانتظام. ذلك أن المعارك بين المتمردين

والجنود لا تستثني المدنيين الذين كثيرا ما يضطرون للانتقال من مكان لآخر وقضاء الليل خارج ديارهم خوف التعرض للاغتصاب والاغتيل.

٤٧ - وأبدى المشاركون في الاجتماع عدة ملاحظات أشاروا فيها إلى عدم قيام الأزواج بحماية زوجاتهم (عادة ما يفرون من وجه المعتدي) وعدم حماية السلطات لهن، والاصطدامات التي تلحق بالمراهقين والأطفال الصغار لدى رؤيتهم لمشهد اغتصاب أمهاتهم (إذا سلموا هم أنفسهم من الاغتصاب). أما في حالات الاغتصاب الجماعي، فإنه غالبا ما يتم اغتصاب الأطفال أمام أفراد أسرهم وبخاصة أمهاتهم وأخوتهم وإخوانهم. وقد شهدت امرأة بأنها تعرضت لاعتداءات جنسية متعاقبة وهي تحتضن طفلها بكلتا يديها. وتقيم النساء جدارا من الصمت حول الوقائع التي يتعرضن لها خوفا من تخلي أزواجهن عنهن (المحتمل جدا) أو نبذ المجتمع لهن. كما أنهن يؤثرن الصمت لحماية أنفسهن وأطفالهن من أي ردود فعل انتقامية من جانب المعتدين. وقد تنتهي عملية الاغتصاب المتكررة بالقتل.

٤٨ - وتزيد هذه الاعتداءات من تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحالات الحمل غير المرغوبة. وهي تترك أضرارا نفسية كبيرة وبخاصة لدى الشباب مثلما حدث في الآونة الأخيرة. وغالبا ما يترتب عليها تفكك الأسرة بعد ذهاب الزوج، والأطفال لضيق ذرعهم بخلافات والديهم. ومما يعقد كثيرا معالجة هذه المسألة، صعوبة إثبات المسؤولية على الجانبين نظرا لخوف الضحايا من التعرض للانتقام وترددهم في فضح مغتصبيهم لاعتبارات ثقافية، وعدم ثقتهم في القضاء. وإزاء اتساع ظاهرة هذه الاعتداءات في الآونة الأخيرة، فإنه لا بد من التعامل معها باعتبارها جريمة حرب. ويجب أن يعلم مرتكبوها وبخاصة الفريقان المتحاربان بأن عليهم أن يتوقفوا عن ارتكاب هذه الاعتداءات، وأن أصحابهما لن يفلتوا أبدا من العقاب.

٤٩ - وينبغي إيلاء هذه الاعتداءات اهتماما خاصا من جانب الجميع، الحكومة وجميعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ومؤسسات الأمم المتحدة. ويجب إيجاد حلول عاجلة لجميع التساؤلات التي تثيرها هذه الجرائم، تشمل بخاصة تحمل تكلفة إعادة تأهيل الضحايا وحماية الفئات الضعيفة ومنع تعرضها للاعتداءات.

٤ - انتهاكات الحق في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة

٥٠ - يتسبب الصراع في بوروندي بصورة مستمرة في انتقال أعداد كبيرة من المدنيين هروبا من مناطق المعارك وتنشأ عنه بين أعداد المهاجرين البورونديين، حركة تدفع بهم تارة نحو البلدان المجاورة وبخاصة جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعيدهم منها تارة أخرى.

(أ) حالة المشردين

٥١ - لا يزال عدد المشردين داخليا مرتفعاً جداً ويزيد على ٣٨٠ ٠٠٠ نسمة موزعين على ٢٢٦ موقعا^(٦). وتسببت المعارك الدائرة بين المتمردين منذ نهاية شهر آب/أغسطس في عدة مقاطعات من البلد وبخاصة بوجومبورا الريفية وبوبانزا في تشرّد أعداد كبيرة من المدنيين. وقد بثت هذه المعارك موجة حقيقية من البلبلّة بين السكان حيث تشرّد من مقاطعة بوجومبورا الريفية ٣ ٥٠٠ شخص للعاصمة وإلى داخل المقاطعة بحثاً عن ملجأ.

(ب) حالة العائدين والمنكوبين

٥٢ - يصل عدد البورونديين اللاجئين خارج البلد إلى ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة معظمهم من جمهورية تنزانيا المتحدة في المخيمات وخارجها. وتتواصل حركات العودة وإن ظل عدد العائدين غير كبير جداً. ووصل فيما يبدو عدد العائدين من تلقاء أنفسهم أو بفضل مساعدات قُدمت إليهم، إلى ١٩ ٥٨٩ شخصا في ١٩ أيار/مايو، وإلى ٤١ ٦٥٧ في تاريخ ٢٠ تموز/يوليه، وإلى ٥٥ ٥٧٤ شخصا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣^(٧). ووصل عدد الذين عادوا إلى بوروندي من تلقاء أنفسهم ابتداء من عام ٢٠٠٣ حتى ١٧ آب/أغسطس إلى ٣٢ ٦٨٦ بورونديا معظمهم عاد من جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا وزامبيا.

٥٣ - وتبذل جهود لاستقبال اللاجئين من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي فتحت في بداية حزيران/يونيه لفائدة العائدين من جمهورية تنزانيا المتحدة بعد موقعي موبنغا وماكامبا، وموقعا ثالثا في كانكوزو، ويعتزم فتح موقع آخر في روييجي.

٥٤ - ولا تخلو عملية استقبال العائدين وتوطينهم من الصعوبات. فالمنكوبون يتعرضون في المخيمات وفي طريق العودة لانتهاكات عديدة لحقوقهم. ويجد البعض منهم ولا سيما أولئك الذين غادروا بوروندي منذ عام ١٩٧٢، أنفسهم وهم يخوضون صراعات على الأراضي وبخاصة في جنوب البلد وجنوبه الشرقي. ومما يدفع ببعض العائدين إلى اختيار طريق المنفى من جديد، مشاكل من كل نوع إضافة إلى المشاكل الأمنية. ويجب المسارعة بتنقيح قانون العقارات على النحو المزمع مما سيدخل الطمأنينة على نفوس البورونديين العائدين وسواهم، ويساعد على تحقيق المصالحة الوطنية.

(٦) مجلس تنسيق الشؤون الإنسانية، العدة الإعلامية والدليل - بوروندي ٢٠٠٣.

(٧) أرقام قدمتها المفوضية (مكتب بوروندي).

٥٥ - وتنفيذا لاتفاق أروشا، وبموجب قانون سن في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ومرسوم صدر في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أنشئت اللجنة الوطنية لتأهيل المنكوبين. وتتألف اللجنة من ٢٨ عضوا دائما وتنقسم إلى لجتين فرعيتين تعنيان بالمسائل التالية: إعادة وعودة اللاجئين؛ والأراضي وغيرها من الممتلكات؛ وإدارة وتنسيق المعونات الإنسانية؛ وإعادة توطين المنكوبين وإحلال الهياكل الأساسية الاجتماعية والمجتمعية؛ وإدارة المالية. ويعتزم مكتب اللجنة الذي اجتمعت به المقررة الخاصة أثناء زيارتها الأخيرة، أن يضع خطة عمل نهائية بغية تقديم مساعدة حقيقية إلى المنكوبين والدفاع عن مصالحهم لدى الدولة. وتفتقر اللجنة إلى الإمكانيات اللازمة للقيام بمهمتها على نحو فعال. ثم إنه لا يعرف على وجه التحديد أين ينتهي دورها ويبدأ دور وزارة إعادة إدماج وتوطين العائدين. وهذا ما قد ينشأ عنه تعارض في الاختصاصات فيما بين الهيكلين قد يضر بمصالح العائدين والمنكوبين.

٥ - انتهاكات الحق في الرأي والتعبير

٥٦ - شهد هذا المجال بعض التقدم ولكن أوجه القصور لا تزال كثيرة. فقد أفرج مثلا عن الرئيس السابق باغازا وأعضاء حزبه. ورفع الحظر على أنشطة الحزب. غير أن لا الرئيس باغازا ولا أعضاء حزبه يستطيعون السفر، ويبدو أنهم سيحاكمون وهم في حالة سراح. وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أمرت دائرة المحاكمة في المحكمة العليا بإطلاق سبيل كريستوف هيسنكا، آخر من لا يزال رهن السجن التحفظي من أعضاء حزب النهوض الوطني ممن وجهت إليهم تهمة محاولة زعزعة استقرار مؤسسات الجمهورية. ومن المتوقع أن تبدأ المرافعات الفعلية بشأن الوقائع الموضوعية للقضية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وتم أيضا إطلاق سراح ايدلفونسو ندايغيما (أنظر E/CN.4/2003/45، الفقرة ٥١).

٥٧ - وألقي القبض على ستة أعضاء في الاتفاق الإطاري المعارض لاتفاق أروشا وأودعوا سجن مبimba في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣. ويقول محاميهم أنهم احتجزوا دون أمر بإلقاء القبض. وكان ديومادي روتاموسيرو، رئيس قوة أسمىكانيا للدفاع الذاتي لا يزال في السجن منذ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. وبعد بضعة أيام كان جميع هؤلاء القادة قد أسعفوا بالسراح المؤقت.

٥٨ - وتتعدد المشاكل التي يواجهها ممثلو وسائط الإعلام. فهي تشمل صعوبة الحصول على المعلومات، والرقابة، وأعمال التخويف. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، منع رئيس الدولة بيار بويويا بث بلاغات جماعات مسلحي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية، وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. ويندرج هذا القرار في نفس اتجاه قرار آخر اتخذته الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٢، ولكن لا يوجد أي حكم خطي في هذا الصدد. ومما يندرج في هذا الإطار، وقف إذاعتين عن العمل (ايسانغارو والإذاعة

أفريقيا العامة) في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد أوقفتا عن العمل بعد أن بشا كلمة للمتحدث الرسمي باسم قوات التحرير الوطنية. وقد رفع عنهما المنع بعد خمسة أيام تحت وقع الجدل الذي أثاره وقفهما عن العمل بين أفراد المجتمع البوروندي.

٦ - حالة الأقلية الباتوا

٥٩ - في بوروندي، يمثل الباتوا أقل من ٢ في المائة من مجموع السكان. وفي غيديغا، يوجد زهاء ١٠ ٠٠٠ شخص منهم. وترتبط مشاكل الباتوا بالفقر والاستبعاد، لكن لها أيضا جذور ثقافية. ويتفاقم تأخر هذه الجماعة من جراء الحرب والمصاعب الاقتصادية. ولا يلتحق أطفال الباتوا بالمدارس لأنهم يفتقرون للوسائل اللازمة لذلك، وكذلك لأن الآخرين يرفضونهم. وحين يفعلون ذلك فهم، بصورة عامة، يغادرون المدرسة قبل نهاية السنة، لأنهم لا تتوفر لديهم مساكن أو أغذية لمواصلة التعليم في مدارس بعيدة عن مكان إقامتهم. ويفسر التأخر الثقافي الصعوبة التي يلاقيها أطفال الباتوا في العثور على أشخاص يساعدونهم على أعمالهم المدرسية بالبيت. ويعاني الباتوا اليوم من تأخر هائل في معدل التحاق أطفالهم بالمدارس، ولا سيما البنات.

٦٠ - ولا يتمكن الباتوا كذلك من الحصول على الرعاية الصحية وعلى تغذية كافية. وبالفعل، فإنهم عموما لا يملكون أراض، وحتى الأراضي التي يمتلكونها تكون أقل خصوبة من غيرها. ويحدث أيضا أنهم، بسبب عدم الخبرة أو الفقر، يبيعون الأراضي التي أسندت لهم. وليس للباتوا أية علاقات مع الجماعات الأخرى. والزيجات فيما بين الإثنيات نادرة إلى حد أن المقررة الخاصة قد أعلنت في أثناء زيارتها إلى غيتاغا، باحتفال زواج لرجل باتوا وامرأة هوتو.

٦١ - وكثيرا ما تكون للباتوا مشاكل مع العدالة، وما توجه إليهم هم بارتكاب أعمال سرقة. ولا يحمل كثيرون منهم بطاقات هوية. وهم يتعرضون بالحرب مثل غيرهم، بل وربما أكثر من غيرهم، بسبب عزلتهم. ومع ذلك، فوفقا لشهادات بعضهم، لا يحصل الباتوا كذلك على مساعدة السلطات البوروندية ولا تشملهم الإغاثة الإنسانية الدولية. وفي حين تضطلع، فعلا، المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة بإجراءات لمساعدتهم على تولي المسؤولية عن شؤونهم الخاصة وعلى العيش مع الجماعات البوروندية الأخرى، فإن تلك الأعمال لم تحقق حتى الآن نتائج هامة.

٧ - حقوق المرأة

٦٢ - إن ويلات الحرب، والمصاعب الاقتصادية، وثقل التقاليد تكاد أن تجعل تحقيق تقدم في هذا الميدان أمرا مستحيلا. بيد أن سوء حالة المرأة بلغ حدا أصبحت فيه الحرب غير كافية

لتفسير انتهاكات حقوقها وتبرير عدم كفاية سياسة النهوض بتلك الحقوق. ولم يعد ممكناً قبول سياسة الحمود أو عدم الاكتراث إزاء معاناة النساء البورونديات؛ وبالعكس يجب أن تستحث هذه المعاناة العمل على تنفيذ تدابير تعويضية.

٦٣ - وقد أعلمت المقررة الخاصة، فعلاً، بحقيقة أن مشروع القانون الخاص بالتبرعات والإرث ونظم الزواج سيعرض على مجلس الوزراء في أثناء الربع الثالث من عام ٢٠٠٣. لكن يجب ملاحظة أن هذا النص قد طال انتظاره، إلى حد أنه يخشى أن يتسبب الآن في خيبة أمل. ويرى من تحادّث المقررة الخاصة معهم، ولا سيما رابطات نساء غيتيغا، أن القانون، حتى لو تم اعتماده، سيتعين تفسيره للجميع وإلا فإنه قد يثير ردود فعل سلبية، بما في ذلك ردود فعل النساء اللاتي وضع القانون لحماية حقوقهن.

٦٤ - ورغم التقدم المحرز منذ بداية فترة الانتقال السياسي، ما زال تمثيل المرأة ناقصاً في الأحزاب السياسية وما زال عدد النساء قليلاً في مناصب القيادة ومشاركتهم في عملية اتخاذ القرار ضعيفة. إن أحكام اتفاق أروشا المتعلقة بتعيين النساء في مناصب اتخاذ القرار (٣٠ في المائة) غير محترمة. ولاحظت نساء تقابلت المقررة الخاصة معهن أن عضوية اللجنة الوطنية لإعادة تأهيل المنكوبين لا تضم سوى ٦ نساء من مجموع ٢٨ عضواً.

٦٥ - وتشعر النساء بأن نظام العدالة لا ينصفهن. ويبدو أن معظمهن، ولا سيما في الأرياف، لا تتوفر لديهن الإمكانات للاستعانة بخدمات محام عند الحاجة. وهن يدعين أن هذا النقص في الوسائل سوف يضر بمصالحهن أيضاً في حالة رفع قضية، إذ لن يقدرن على "القيام بالتسديد للقاضي"^(٨). كما تفتقر النساء أيضاً لوسائل التنقل لرفع دعوى، وقد اقترحن تسهيل العملية على مستوى الإجراءات.

٦٦ - وتتجلى المواقف التمييزية ضد المرأة بأكثر وضوح في الريف من المدينة. وقد ازداد عدد الأرامل وتفاقت هشاشة أوضاعهن بسبب الحرب والمرض. ومثلما يحدث حين تطالب النساء بحقوقهن أمام العدالة، فإنهن يجدن أنفسهن في حالة عوز أمام مصاعب الحياة والمشاكل الصحية (ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب)، أو مشاكل الالتحاق بالمدارس، أو ببساطة، في الحصول على القوت اليومي للأطفال.

٦٧ - وفضلاً عن ذلك، فإن النساء، بالإضافة إلى ضعفهن الناتج عن عدم توفر الإمكانات المادية وكذلك عدم معرفة حقوقهن، كثيراً ما يتعين عليهن أن يواجهن بمفردهن المشاكل

(٨) أكدت بعض النساء اللاتي قابلتهن المقررة الخاصة في غيتيغا، أنهن سيخسرن القضية أو سيحكم عليهن بالسجن، نظراً لعدم قدرتهن على دفع أتعاب محام أو التأثير مادياً على القاضي قبل صدور الحكم.

الناجمة عن العنف الجنسي الممارس ضدهن أو ضد بناتهن. وفي الأرياف، تعوق العراقيين التقليدية، بثقل شديد، احترام حقوق المرأة.

٦٨ - ولا توجد دائما في بوروندي سجون للنساء باستثناء سجن نغوزي. وفي الأماكن الأخرى، تسجن النساء في مبان مختلفة عن المباني التي يسجن فيها الرجال أو معزولة عنها، ولكنهن يشاركن الرجال في جميع الحالات بيئة الاعتقال ذاتها. ولا تمارس النساء نشاطا بدنيا وتؤدي فترات الاعتقال المطولة إلى جعل إدماجهن الاجتماعي صعبا جدا.

٨ - حقوق الطفل

٦٩ - يمثل الأطفال إحدى المجموعات الأكثر تضررا باستمرار النزاع وبالفقر المتزايد الذي ينتج عنه. وتمس الانتهاكات الأطفال المنكوبين بالحرب وأطفال الشوارع والأطفال الجنود^(٩)، والقاصرين في السجون، والأطفال يتامي بالإيدز.

٧٠ - إن عدم وجود وقف حقيقي لإطلاق النار، واستمرار المعارك، والصعوبات الاقتصادية، وتفكك النسيج الاجتماعي، عوامل تفسر حقيقة أنه لم يتم تسجيل أي تحسن حقيقي في حالة حقوق الطفل في بوروندي في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وبالعكس، فإن حقوق الطفل الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما زالت تنتهك بانتظام. إنهم يقعون ضحايا لأعمال عنف عديدة ترتكبها قوات الأمن النظامية والمجموعات المتمردة المسلحة.

٧١ - وفي أثناء الهجوم على بوجومبورا، في شهر تموز/يوليه، والقمع الذي تلا ذلك، يبدو أن أطفالا غير مدربين قد استخدموا جنودا ووضعوا في مواجهة الأسلحة دون أن يتم تسليحهم، وأعدموا في نهاية الأمر، إذ تم قتلهم بطريقة متعمدة وتعسفية. وقد يكون تم اعتقال أطفال في أماكن سرية بمعسكرات حيث يجري تعذيبهم ومعاملتهم بقساوة. كذلك، فإن الأطفال الذين يشبه في أنهم عملاء للجيش النظامي أو الشرطة يعاملون بنفس القساوة حين يقعون في قبضة المتمردين.

٧٢ - وما زال تسريح الأطفال الجنود لم يتم حتى الآن رغم الاتفاق الموقع بين اليونسيف والحكومة البوروندية والممول من البنك الدولي. وتقابلت المقرة الخاصة مع معتقلين قاصرين من أفراد الشرطة السابقين، كانوا في السجن لارتكاب سرقة أو اغتصاب و/أو قتل، وأكدوا جميعا أنه قد تم تسليحهم بعد بضعة أيام فقط من التدريب في معسكرات الجيش النظامي.

(٩) يقدر عددهم في بوروندي بعدة آلاف جندتهم كافة الأطراف في الصراع.

٧٣ - ورغم أن عدد هؤلاء الأطفال قليل نسبيا بالمقارنة مع المعتقلين الآخرين، فإن الأطفال المعتقلين (١٦٧ من مجموع ٨٠٠٠ معتقل تقريبا)^(١٠) يتعرضون بصفة خاصة لانتهاك حقوقهم بسبب أوجه القصور في نظام السجون، ونقص النظام القضائي، بل وكذلك بسبب عدم معرفتهم للقوانين التي تحكم هذين النظامين. وهكذا فإنهم يتحملون كل المضايقات المفروضة على المعتقلين الراشدين. وما زال عدد حالات الاعتقال والسجن التعسفية لقاصرين مرتفعا. ويقدم بعض أرباب العمل شكاوى عديدة ضد قاصرين بتهمة السرقة. وكثيرا ما يلقي القبض على الأطفال ويودعون في السجن لمدة سنوات عديدة بدون محاكمة. وصدرت أحكام قاسية بالسجن تتراوح بين ١٠ أعوام و ٢٠ عاما ضد قاصرين لم يدافع عنهم أي محام أثناء المحاكمة. فضلا عن ذلك، فإن الأطفال، القادمين في معظمهم من أوساط اجتماعية ضعيفة، لا يتمكنون إلا نادرا من تسديد تكاليف العلاج الطبي في حالة المرض.

٧٤ - وكثيرا ما تصدر أحكام بالسجن لفترات تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ عاما ضد قاصرين ارتكبوا مخالفات خطيرة إلى حد ما، رغم أن قانون الإجراءات الجنائية ينص على مراعاة ظروف التخفيف حين يتراوح سن المتهم بين ١٣ و ١٨ عاما. ومن المفروض أن يقضي هؤلاء الأطفال في السجن فترة لا تزيد على نصف ما يقضيه الراشدون لكن تم تجاهل هذا الحكم في حالات عديدة. وربما عزيت هذه الحالة إلى عدم كفاية عدد القضاة في هذا المجال، أو عدم وجودهم إطلاقا، ويمكن تدارك الأمر بإقامة محاكم متخصصة للأحداث. وقابلت المقرر الخاصة في سجن ميمبا قاصرين كانوا ينتظرون مقابلة القاضي منذ أشهر عديدة. وكثيرا ما يلقي القبض على أطفال دون أي احترام للإجراءات ذات الصلة.

٧٥ - ويجرى تعذيب بعض الأطفال وإبقاء آخرين رهن الاعتقال لمدة سنوات عديدة دون لائحة اتهام أو حكم، في ظروف لا إنسانية ومهينة^(١١) وبما أن العديدين من هؤلاء الأطفال قد فقدوا الصلة بأسرهم التي لم تعد تزورهم، فإنهم يضطرون إلى الاكتفاء بحصة الغذاء التي توزع يوميا على المساجين (٣٥٠ غراما من دقيق المنيهوت والفاصوليا) حين لا يستولي

(١٠) الحالة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (رقم قدمته إدارة السجون). ويوجد معظم هؤلاء الأطفال في السجن بسبب ارتكاب مخالفات طفيفة.

(١١) يتضمن تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية بعنوان "بوروندي: ضحايا الفقر والعزلة وسوء المعاملة، الأحداث أمام العدالة" (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) وصفا جيدا لحالة الأطفال الذين لهم مشاكل مع العدالة. ويكشف هذا التقرير أيضا حالة الأطفال في الصراع البوروندي، والأطفال المشردين واللاجئين، والأطفال الجنود، وأشكال العنف التي يقع الأطفال ضحيتها بصورة عامة.

عليها مساجين أكبر منهم سنا. وبسبب صغر سنهم، فإن الاحتكاك بالمساجين الآخرين يعرضهم لشتى أنواع العنف ويبدو أن بعضهم تعرضوا لاعتداءات جنسية أيضا.

باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٦ - لم تلاحظ المقررة الخاصة تحسنا في حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أثناء الفترة المعنية.

٧٧ - وفي مقاطعة رويجي مثلا، يمر التعليم بأزمة. أغلقت غالبية المدارس وأصبح معدل غياب التلامذة مرتفعا. وقد احتل العسكرون المدارس. وعدد الأطفال الفقراء الذين يحضرون الدروس قليل جدا. وبسبب استمرار حالة انعدام الأمن، أصبحت ظاهرة التغيب تشمل المدرسين الذين لا يترددون في إعلان الإضراب للدفاع عن حقوقهم.

٧٨ - وما زالت إمكانية الحصول على الرعاية الصحية محدودة جدا بسبب العراقيل المشار إليها في التقارير السابقة. وفي بعض المقاطعات الموجودة في مناطق الصراع أصبحت إمكانية الحصول على الحق في التغذية محدودة هي أيضا. وقد أهمل نظاما التعليم والصحة لأن المصدر الوحيد للموارد المالية هو المقاطعات ذاتها.

٧٩ - ولا يتمكن بورونديون عديدون من الحصول على الرعاية الطبية وذلك بسبب قلة الإمكانيات وكذلك بسبب تفاقم حالة انعدام الأمن. وفضلا عن ذلك، فإن ظاهرة احتجاز المرضى الذين لم يتمكنوا من دفع تكاليف العلاج ما زالت منتشرة في معظم مستشفيات القطاع العام.

٨٠ - وما زال معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مرتفعا. ومما يساهم في انتشار هذا الوباء أعمال العنف العديدة ضد النساء، وسوء أحوال المعيشة، والجهل. وبالإضافة إلى الصعوبات التي تحول دون الحصول على العلاج، يعاني الأشخاص المصابون بالإيدز من أشكال عديدة للتمييز على الصعيد الاجتماعي والمهني. ومن خلال الوزارة المكلفة بمكافحة هذه الآفة ورابطات الدفاع عن حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، توخت الحكومة مجموعة من التدابير لمكافحة أشكال التمييز هذه. وهكذا، يجري حاليا النظر في مشروع قانون خاص بتعزيز حماية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واتخذت الحكومة أيضا تدابير لإلغاء الضريبة على الأدوية لكن عدد المرضى الذين يحصلون على العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي ما زال قليلا جدا.

جيم - العدالة وسيادة القانون

١ - إقامة العدل وسيادة القانون

٨١ - فيما يتعلق بإقامة العدل، أُعلمت المقررة الخاصة باعتماد القانون الخاص بجريمة الإبادة الجماعية والقانون الخاص بلجنة الحقيقة والمصالحة. ورغم ذلك، فإن حالات الاعتقال في المعسكرات ما زالت قائمة. وما زالت توجد أيضا حالات الاعتقال لفترات تتجاوز ما يسمح به قانون الإجراءات الجنائية. ويبدو أن معتقلين عديدين قضوا عدة سنوات في الاعتقال بلغت ٩ سنوات، بدون محاكمة. ولم يحقق عمل اللجنة المستقلة المكلفة بدراسة المسائل المتصلة بالمساجين^(١٢) النتائج المرجوة لانتهاء الاكتظاظ في أماكن الاعتقال، رغم أن لجنة متابعة تطبيق اتفاق أروشا ولجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين قد كررتا دعوتهما إلى تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة.

٨٢ - وما زالت ظاهرة الإفلات من العقاب مستمرة خاصة فيما يتعلق بالمخالفات التي يرتكبها عناصر القوات المسلحة النظامية وأفراد المجموعات المسلحة المتمردة. وهكذا، فإن المسؤوليات لم تتحدد بعد في قضية إيتابا، التي قتل فيها الجيش النظامي أكثر من ١٧٠ مدنيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وقضايا مماثلة أخرى.

٨٣ - وفيما يتعلق بملف إيتابا، أُلقي القبض على أفراد عسكريين وحوكموا وأدينوا من قبل محكمة عسكرية بالسجن لمدة أربعة أشهر ثم أطلق سراحهم. وفي أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، ادعى ممثل الحكومة البوروندية، ردا على استفسارات المقررة الخاصة بشأن هذا الملف، أن المدعي العام للجمهورية قد استأنف الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية. ولاحظت المقررة الخاصة في أثناء زيارتها إلى بوروندي أنه لم يصدر أي استئناف عن المدعي العام للجمهورية ولا عن المفتش العام العسكري، الجهة الوحيدة المختصة في تقديم عريضة استئناف. بيد أن السلطات القضائية أكدت لها أنها تعتزم مواصلة التحقيق.

٨٤ - ويفلت حاليا من العقاب مرتكبو جرائم الاغتصاب الجماعية من كلا طرفي الصراع. وقدم سكان روهي الذين عانوا من مضايقات العسكريين المتمركزين على مقربة من أماكن سكنهم شكوى إلى وزير الدفاع وإلى المفتش العسكري. وقد شكلوا في هذه القضية طرف المدعي بالحق المدني. وهذه ظاهرة جديدة تبين وجود وعي وإرادة على التغلب، بمساعدة العدالة، على الشعور بالخوف من العسكريين.

(١٢) في شباط/فبراير ٢٠٠٢، نشرت اللجنة، المنصوص عليها في اتفاق أروشا، تقريرها وأنشئت في أعقاب ذلك لجنة وطنية بقرار من مجلس الوزراء في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، لتنفيذ توصيات تلك اللجنة.

٨٥ - وواصل مراقبو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي زيارتهم إلى سجون البلاد الثلاثة. وزاروا زنانات الشرطة والدرك بالعاصمة بغية التأكد من قانونية احتجاز المعتقلين. وقد سمحت هذه الزيارات بالإفراج عن أشخاص عديدين كانوا محتجزين بصورة غير قانونية.

٨٦ - وعقدت الدائرة الجنائية لبوجومبورا جلسة مخصصة للملف المتصل باغتيال الدكتور كاسي مالان الممثل السابق لمنظمة الصحة العالمية في بوروندي. وهذا الملف الذي مر على تكوينه أكثر من عام، قد سلم في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣ للسماح بمشول محامي أسرة المقتول، وهي الطرف المدعي بالحق المدني في القضية.

٢ - أماكن الاعتقال

(أ) السجون

٨٧ - في شباط/فبراير ٢٠٠٣، كان عدد المعتقلين في السجون يبلغ ١٨١ ٨ معتقلا في حين أن السجون لا تتسع إلا لـ ٣٧٥٠ معتقلا. وكان من بينهم ٤٤٦٩ ٤ شخصا في حالة إيقاف، و ٣٤٦٨ من المحكوم عليهم، و ١٦٧ من القاصرين، و ١٦٨ امرأة، و ٥١٤ عسكريا. ويجب إضافة أن ٤٢ رضيعا كانوا في ذلك التاريخ مع أمهاتهم المعتقلات. وقد حكم على ٤٤٣ معتقلا بالإعدام وعلى ٦٥١ بالسجن مدى الحياة. وفي فترة ما بين بداية عام ٢٠٠٢ وشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تمت الموافقة على ٦٥٤ طلبا بالإفراج المشروط من مجموع المطالب المقدمة التي بلغت ٢٣٦ ٢^(١٣). وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، كان يوجد في سجون بوروندي ٧٩٣٢ معتقلا منهم ٥٣٩ ٤ شخصا في حالة إيقاف و ٣٣٩٣ مدانا.

٨٨ - وما زال إنهاء اكتظاظ السجون يشكل واحدا من كبار مشاكل إدارة السجون. وتحاول السلطات البوروندية تسوية هذه المشكلة بطرق عديدة منها زيادة عدد الإفراجات المشروطة (ما زال ذلك غير كاف)، وتعجيل العملية القضائية، وتحقيق لامركزية الولايات القضائية (نقل ملفات الدوائر الجنائية الثلاث إلى المحاكم الابتدائية الـ ١٧). ويمثل هذا التدبير الأخير بعض التقدم، لكنه يمكن أن يثير مشكلة نقل المعتقلين إذا لم يوجد سجن في المقاطعة المعنية. ومن المتوخى أيضا إنشاء فهرس مركزي سيسمح بتحديد مختلف فئات المعتقلين والأسباب لارتفاع عدد الاعتقالات المطولة.

(١٣) هذه الأرقام مقدمة من إدارة سجون بوروندي.

(ب) أماكن الاعتقال الأخرى

٨٩ - لقد كان معظم الزنزانات التي تمت زيارتها في فترة ما بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠٠٣ في حالة انتهاك لأحكام قانون الإجراءات الجنائية وكانت الظروف الصحية فيها مزرية.

٩٠ - وفضلا عن ذلك، فقد مُنِع مراقبو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي من دخول معسكر بوجومبورا حين كانوا يقومون بالتحقيق في حالة شخص معتقل بسبب حيازة غير قانونية لسلاح ناري منذ شهر شباط/فبراير بعد فترة قضائها في مركز الدرك. إن موقف السلطات البوروندية هذا مؤسف ويتناقض مع أحكام الاتفاق الإطارى للتعاون الموقع بين حكومة بوروندي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ووفقا لهذا الاتفاق، يتمتع مكتب المفوضية في بوروندي بحرية تنقل كاملة في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك حرية التحقيق في جميع أماكن الاعتقال ودخولها.

دال - النهوض بحقوق الإنسان

٩١ - نظم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي دورات تدريب عديدة في مجال حقوق الإنسان. وسيوسع أنشطة التدريب والتوعية التي يضطلع بها في مجال حقوق الإنسان لتشمل الزعيمات وأفراد القوات المسلحة النظامية وأفراد القوات المتمردة الذين تم تسريحهم. وسيتم توفير نفس التدريب لأفراد قوات حفظ النظام التي أعيد تشكيلها وكذلك للعائدين إلى الوطن والمنكوبين. وسيُساهم أيضا في تنمية قدرات القوة الأفريقية من خلال توفير تدريب لأفرادها في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد نُظِم يوم للتأمل بشأن دور وسائل الإعلام في مناهضة التعذيب اشترك فيه صحفيون وممثلون لأجهزة الشرطة. بمناسبة الاحتفال بيوم الأمم المتحدة الدولي لموازة ضحايا التعذيب. وشارك مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي في حلقة عمل تدريبية معنية بحماية المشرذات. والتمست السلطات العامة والجماعة الأفريقية مساهمة المكتب في دعم عملية السلام. وهو يتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين في التحضير لعودة اللاجئين، وتدريب منظمات المجتمع المدني وأجهزة الشرطة في مجال حقوق اللاجئين. وأبرم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاق تعاون في هذا الصدد.

٩٢ - وقد أُعيد تشكيل اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان التي أصبحت تتألف الآن من ١٦ عضوا. واستأنفت اللجنة زيارتها الميدانية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمول دراسة بشأن اللجان المحلية لحقوق الإنسان. ولم يصدر بعد تقرير اللجنة لعام

٢٠٠٢ الذي أعلن عنه بمناسبة زيارة المقررة الخاصة. وتشكو اللجنة من عدم كفاية الوسائل المتاحة لها وبصورة خاصة من عدم توفر موظفين دائمين لها. وقد ذكر أعضاؤها أن قدراتهم محدودة بسبب عدم تمتع اللجنة بالاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالميزانية، ومن جراء عدم كفاية الوسائل في مجال الإمدادات.

رابعاً - ملاحظات

٩٣ - يشكل عدم تحقيق وقف لإطلاق النار واستمرار الصدمات عائقين يعرقلان عملية السلام والمصالحة الوطنية. وقد أثر التأخير في نشر القوة الأفريقية لحفظ السلام تأثيراً سلبياً في تحقيق تقدم في عملية السلام. ومن الهام التوصل سريعاً إلى وقف لإطلاق النار وإلى إنهاء المعارك، وذلك أولاً لأن التطبيق التام لاتفاقات السلام يتوقف على ذلك، ثم لكي لا يمكن في المستقبل تعليل أو تبرير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بحالة الحرب. وبالفعل، فإن من الصعب في فترة الحرب وانعدام الأمن هذه التفكير في تنفيذ أحكام متصلة بالعملية الانتخابية، وبالتالي التفكير في طور ما بعد المرحلة الانتقالية.

٩٤ - إن تحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي مرتبط على نحو وثيق بتهيئة مناخ من الاستقرار والسلم الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى. وتمثل إقامة حكومة انتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وإجراء انتخابات ديمقراطية في رواندا تطورين مشجعين بخصوص مستقبل المنطقة. ومن شأن إكمال عملية السلام بنجاح في بوروندي أن يفتح آفاقاً جديدة لتنمية جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى بصورة خاصة وتنمية وسط أفريقيا بصورة عامة. ويمثل المؤتمر الدولي للسلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى الذي توحى عقده مجلس الأمن والأمن العام مبادرة في هذا الاتجاه. وهو يتضمن عدة مراحل منها بالخصوص فترة تحضير يجب أن تؤدي إلى عقد مؤتمر قمة أول لرؤساء الدول والحكومات في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وسوف تسمح مواصلة هذه العملية بتدعيم المكاسب المحرزة في ميدان السلام والأمن وباستئناف تنمية بلدان المنطقة الفرعية.

٩٥ - وقد أعلنت المقررة الخاصة في أثناء زيارتها باستمرار وجود الصعوبات التي تعوق الوصول إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وهي صعوبات متصلة طبعاً بانعدام الأمن ولكنها تتصل أيضاً بالعراقيل التي تضعها السلطات البوروندية. ويتولى فريق متابعة تقني مساعدة المنكوبين، ويقوم بالتنسيق والوقاية في إطار العمل الإنساني لفائدة الأشخاص المشردين. ويسمح الفريق بمشاركة واسعة النطاق من العناصر الفاعلة المعنية بحالة الأشخاص المشردين، ولا سيما المؤسسات المتخصصة للأمم المتحدة والهياكل الحكومية والمنظمات غير الحكومية الإنسانية.

٩٦ - ومع ذلك فإن أحداث مثل حادثة كابيبي^(١٤) تبين ضرورة هيكّل مكلف بحماية السكان المنكوبين. ويمكن أن يتمثل هذا الهيكل في فريق مواضيعي لحقوق الإنسان داخل الفريق القطري يساهم بفعالية في تنسيق الأنشطة في ميدان حقوق الإنسان. ويمكن فيما بعد توسيع عضوية هذا الفريق ليشمل المنظمات غير الحكومية واللجنة الحكومية لحقوق الإنسان.

٩٧ - وقد ازدادت بصورة هائلة أعمال العنف الجنسي وهي تثير مخاوف الجماعات الوطنية والمجتمع الدولي. إنها ظاهرة إجرامية ناشئة تحمل على اعتقاد أن أعمال الاغتصاب تُستخدم حالياً كأسلحة حربية. وقد أبرزت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٦/٢٠٠٣ المتعلق بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، الذي اعتمدته في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الطابع الخاص لأعمال العنف الجنسي في هذا البلد. ومع ذلك، فبالرغم من الاحتجاجات العالمية، والمغرب عنها في مناسبات كثيرة، على تزايد أعمال العنف هذه. لم يتم حتى الآن اتخاذ وتنفيذ أي تدبير لإنهائها.

٩٨ - وتشكل الحالة الأمنية الراهنة عاملاً مسيئاً لتفاقم الاتجاه التصاعدي لمعدل انتشار الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وسيكون من المستصوب إدراج عنصر الوقاية من هذه الآفة في برامج التوعية بحقوق الإنسان والنهوض بها، ولا سيما البرامج المتعلقة بإقامة المعسكرات لقوات الدفاع وقوات الأمن.

٩٩ - إن مشكلة تحديد سن القاصرين الذين لهم مشاكل مع العدالة، التي أثّرت في التقارير السابقة، ما زالت قائمة. وبما أن الأشخاص المقبوض عليهم لا يحملون أية وثائق للحالة المدنية، فإنه يوجد دائماً تضارب بين السن الذي يعلنه الأشخاص المعنيون وما يذكره ضابط الشرطة العدلية في الملف الجنائي. وفضلاً عن ذلك، فإن قانون الأحوال الشخصية والأسرة يحدد سن الرشد المدني بـ ٢١ عاماً في حين أن المواد من ١٢ إلى ١٩ من قانون الإجراءات المدنية تحدد سن الرشد الجنائي بـ ١٣ عاماً. وفي أثناء الزيارات إلى أماكن الاعتقال، لاحظ مراقبو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي مرات عديدة وجود معتقلين دون سن الثالثة عشرة. وأخيراً، لا يوجد في أي من السجون البوروندية الـ ١١ جناح مخصص للمعتقلين القاصرين؛ وهكذا فإن الاختلاط في مراكز الاعتقال يسهل الاعتداءات الجنسية على القاصرين من طرف المعتقلين الراشدين.

١٠٠ - ومن أجل تنمية قدرات البورونديين في مجال حقوق الإنسان، سيكون من المستصوب التفكير في إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ولو أن ذلك يبدو إلى حد ما سابقاً

(١٤) في كابيبي، حدثت صدامات حوالي تاريخ ٢١ أيار/مايو بين الجيش والمتمردين؛ وقُتل في أثناءها من ١٧ إلى ٤٩ من المدنيين.

لأوانه في الوقت الحاضر نظرا لما يحدث حاليا في بوروندي. ويمكن، في الأوضاع الراهنة، أن يدعم المجتمع الدولي اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان بغية تمكينها من أداء دورها.

خامسا - التوصيات

١٠١- تكرر المقررة الخاصة تأكيد التوصيات الواردة في تقاريرها السابقة والتي لم تنفذ، كما تقدم توصيات جديدة موجهة لأطراف الصراع، والسلطات البوروندية والمجتمع الدولي.

ألف - التوصيات الموجهة لأطراف الصراع

١٠٢- تحت المقررة الخاصة جميع المتحاربين على وقف أعمال القتال، وإلقاء السلاح والجلوس إلى مائدة المفاوضات لأن الحرب لم تكن قط وسيلة فعالة ودائمة لتسوية أي خلاف بين الناس، وبالأحرى بين مواطني البلد نفسه. وتذكر أطراف الصراع بأن مستقبل بوروندي وحياة سكانه، لا سيما الشباب، يتطلبان التعجيل بإيجاد تسوية عن طريق التفاوض.

١٠٣- وتعرب المقررة الخاصة عن تقديرها لجميع الجهود التي بذلها بعض المتحاربين من أجل تحقيق السلام غير أنها تطلب إليهم أن ينفذوا فورا الاتفاقات التي وقعوها بأنفسهم مع احترام الالتزامات التي اتخذوها خلال المفاوضات.

١٠٤- وتوجه المقررة الخاصة نداء ملحا إلى جميع المتحاربين تدعوهم فيه إلى احترام حقوق السكان المدنيين، لا سيما الحق في الحياة وفي الأمن والسلامة البدنية. وبالفعل، فمن الضروري أن يكف المتحاربون فورا عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي، المستوجبة للشجب حقا، والتي يرتكبها المتحاربون، ذلك أن الأمر يتعلق بجرائم حرب يجب مساءلة مرتكبيها طال الزمن أم قصر.

١٠٥- وتحت المقررة الخاصة المتحاربين على احترام القانون الإنساني الدولي وتطالبهم بعدم المساس بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠٦- وترجوهم على وجه الاستعجال عدم تجنيد الأطفال للعمل كجنود أو مساعدين، ولا إشراكهم في الصراع المسلح. وتدعوهم كذلك إلى إشراك المدنيين في الصراع المسلح.

باء - التوصيات الموجهة للسلطات البوروندية

١٠٧- توصي المقررة الخاصة الحكومة باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتعزيز مكافحة ظاهرة الإفلات من العقوبة ووضع حد لممارسات الاحتجاز التعسفي والتعذيب. وتطلب إلى

السلطات البوروندية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لإثبات المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة والجماعية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان المدنيين.

١٠٨- وترجو الحكومة على وجه الاستعجال أن تنفذ توصيات اللجنة المستقلة المكلفة بدراسة المسائل المتعلقة بالمساجين، لا سيما تعزيز عمل اللجنة الوطنية المكلفة بهذه المسألة.

١٠٩- وتوصي المقررة الخاصة السلطات البوروندية بتنفيذ التدابير التي اتخذتها بنفسها والمتعلقة بالكف عن تجنيد الأطفال والشروع في تسريح المجندين منهم.

١١٠- وتكرر تأكيد توصيتها للحكومة بتسريح حراس الأمن وقوات الدفاع الذاتي المدني وتجريدتهم من السلاح وتحميل المسؤولية الكاملة عن حماية الجمهور لقوات من الجيش والشرطة تنشأ حسب الأصول وفقا لإجراءات التعيين القانونية، وتخضع لسلسلة من الأوامر الواضحة والقواعد التي تنص على تحميل المسؤولية لمرتكبي الانتهاكات.

١١١- ونظرا للحالة الراهنة التي يواجهها الباتوا، يجب اعتبارهم منكوبين. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى أن تتخذ، وفقا لاتفاق أروشا، التدابير اللازمة لمكافحة التمييز الممارس ضدهم.

١١٢- وتطلب إلى الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المستضعفين ومواجهة جميع أعمال الابتزاز ضد الأطفال بمن فيهم الأحداث المحتجزين.

١١٣- وتطلب المقررة الخاصة إلى الحكومة أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لوقف العنف الجنسي ومعاقبة مرتكبيه وكفالة أن تأخذ على عاتقها العناية بالضحايا أدبيا وماديا ونفسانيا.

١١٤- وتدعو السلطات البوروندية إلى التقيد بدقة بجميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي هي طرف فيها.

١١٥- وتشجع المقررة الخاصة السلطات البوروندية على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين فعالية اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان وأن تفكر في إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في غضون مدة زمنية معقولة.

جيم - التوصيات الموجهة للمجتمع الدولي

١١٦- تتقدم المقررة الخاصة بالشكر إلى المجتمع الدولي، لا سيما دول الأطراف في المبادرة الإقليمية، ومجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، والأمين العام على الجهود القيمة

بالفعل التي تبذلها من أجل التنفيذ الفعال لعملية السلام. وتشجع المجتمع الدولي على عدم ادخار أي جهد من أجل إعادة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية إلى مائدة المفاوضات وإقناع حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية إلى فعل الشيء نفسه.

١١٧- وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لتنفيذ برنامج التحول، لا سيما ما يتعلق منه بإصلاح الجيش، وإيواء القوات، وتسريح المقاتلين وإدماجهم، بمن فيهم حراس الأمن والأطفال الجنود. وينبغي أن يغطي التدريب في مجال حقوق الإنسان بمكانة بارزة في برنامج الإصلاح هذا.

١١٨- وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يقنع المتحاربين بإدماج عنصر حقوق الإنسان في المفاوضات وفي إبرام اتفاقات وقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعات المسلحة.

١١٩- وترجو المقررة الخاصة من المجتمع الدولي أن يعزز دعمه للوساطة الإقليمية وللاتحاد الأفريقي، لا سيما من أجل نشر القوات الأفريقية لحفظ السلام.

١٢٠- وتعرب المقررة الخاصة عن تأييدها للجهود التي تبذل من أجل التحضير للمؤتمر الدولي بشأن السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وتشجع على متابعة هذه العملية وتدعو المجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى دعمه لأن نجاح هذا المؤتمر سيؤثر دون شك بصورة إيجابية في حالة حقوق الإنسان في بوروندي ومنطقة وسط أفريقيا.

١٢١- وتعرب المقررة الخاصة عن رغبتها في أن يشجع المجتمع الدولي ككل بلدان المنطقة دون الإقليمية على أن توقع فيما بينها اتفاقات أمن ثنائية من أجل تعزيز فرص تحقيق السلام الدائم والحد من أسباب الصراع وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.

١٢٢- وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة أكبر للنظام القضائي وللمؤسسات المنشأة حديثاً، مثل لجنة الحقيقة والمصالحة واللجنة الوطنية لتأهيل المنكوبين.

١٢٣- وتطلب المقررة الخاصة إلى المجتمع الدولي أن يشجع العاملين في مجال حقوق الإنسان على تصميم مشاريع تستهدف الباتوا وعلى دعم الإجراءات التي تنفذها السلطات البوروندية في هذا الاتجاه.

١٢٤- وتوجه نداء إلى المانحين ليواصلوا دعم المعونة الإنسانية والمعونة الإنمائية وليبذلوا ما في وسعهم من أجل الوفاء بسرعة بالالتزامات التي اتخذوها في مؤتمري باريس وجنيف،

لا سيما ما يتعلق منها بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرامج التنمية ذات الأولوية وحقوق الإنسان.

١٢٥- ولتحسين الحماية وتعزيز حقوق الإنسان، لا سيما حالة المرأة وحماية حقوقها، تطلب المقررة الخاصة إلى المجتمع الدولي تشجيع مختلف الجهات، والحكومات، وهيئات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على وضع نظام لتنسيق أنشطتها في هذه المجالات.

١٢٦- ونظراً لأن قضايا حقوق الإنسان تقع في صلب الصراع، فإن المقررة الخاصة تؤكد على ضرورة تعزيز الإمكانات المالية والبشرية التي تقع حالياً تحت تصرف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي وذلك بهدف تمكينها من تعزيز انتشارها في الميدان وللإستجابة بفعالية للطلبات العديدة التي تتلقاها في مجال احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والتدريب عليها.